في خطوة تعكس روح التكامل المجتمعي والتعاون بين القطاعين الحكومي والمدني

مركز «أثر» يحتضن اجتماع «ساندهم» لدعم دمج المفرج عنهم في المجتمع

جانب من الاجتماع

في خطوة تعكس روح التكامل المجتمعي والتعاون بين القطاعين الحكومي والمدني، احتضن مركز «أثر» للعمل التطوعي التابع لنماء الخيرية بجمعية الإصلاح الاجتماعي، الاجتماع الموسع الذي نظمته المؤسسات الإصلاحية ضمن مبادرة «ساندهم»، بحضور ممثلي وزارة الداخلية، والجمعيات الخيرية، وديوان حقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة، وعدد من الشركاء والمهتمين.

يأتي هذا الاجتماع في إطار متابعة المرحلة الثانية من البرنامج التأهيلي للمفرج عنهم، بهدف تعزيز جهود إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، عبر مسارات متكاملة نفسية وتدريبية وتأهيلية تنتهي بتوفير فرص عمل حقيقية، بما يضمن لهم حياة كريمة مستقرة ويجسد قيم العدالة والإنسانية والإصلاح التي عُرفت بها الكويت.

هذا وقد أكد العميد فهد العبيد، مدير عام المؤسسات الإصلاحية، أن مبادرة «ساندهم» انطلقت في ديسمبر 2023 بهدف تأهيل وتدريب نزلاء المؤسسات الإصلاحية داخل المؤسسة وخارجها، ضمن رؤية شاملة لإعادة دمجهم في المجتمع وتمكينهم من بدء حياة كريمة مستقرة بعد الإفراج عنهم.

وأوضح العبيد أن المبادرة تمر بثلاث مراحل متكاملة، تبدأ بـ المرحلة النفسية والإرشادية للتعافي من الإدمان، تليها المرحلة التدريبية المهنية لاكتساب المهارات، وتختتم بالمرحلة التأهيلية التي تركز على توفير فرص العمل وتيسير اندماجهم في سوق العمل.

وأشار إلى أن المؤسسات الإصلاحية نظمت اليوم اجتماعًا مع الجمعيات الخيرية المحلية، حيث تم عرض نتائج مبادرة ساندهم منذ انطلاقها، وأبرز برامج التدريب والتأهيل التي تلقاها النزلاء المفرج عنهم.

وقال: «ناقشنا احتياجات هذه الفئة وسبل دعمهم بالتعاون مع الجمعيات الخيرية والجهات المدنية، بهدف مساعدتهم على الحصول على فرص عمل حقيقية تكفل لهم الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي».

وأكد العبيد أن هذه هي أول مجموعة من النزلاء تحتضن بهذه الطريقة الشاملة، وهو إنجاز جديد يسجل للكويت في مجال الرعاية الإصلاحية، مضيفًا: "نفتخر بأن هذه المبادرة تمثل سبقًا نوعيًا وناجحًا في العمل الإصلاحي، وسنواصل تطويرها بما يحقق الأهداف الإنسانية والوطنية المرجوة بإذن الله».

ومن جانبها أعربت السفيرة غادة الطاهر، المنسق المقيم وممثل الأمين العام للأمم المتحدة في دولة الكويت، عن اعتزازها بالمشاركة في الزيارة الميدانية لمتابعة سير العملية التدريبية للمرحلة الثانية من البرنامج التأهيلي ضمن المبادرة الوطنية «ساندهم»، مؤكدة أن هذه المبادرة تجسّد التزام الكويت العميق بقيم الإصلاح والعدالة والكرامة الإنسانية.

وقالت الطاهر في تصريح صحفي أمس: «الزيارة الميدانية لمنتسبي البرنامج التدريبي اليوم تجسد روح التعاون والمسؤولية المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتؤكد حرص دولة الكويت، قيادة وشعبًا، على صون كرامة الإنسان وتمكينه من حقه في حياة كريمة، بما في ذلك أولئك الذين تعثروا في الماضي ويسعون اليوم لبدء صفحة جديدة».

كما تقدمت الطاهر بخالص الشكر والتقدير إلى وزارة الداخلية وإدارة المؤسسات الإصلاحية على دورهما الريادي، مشيدة في الوقت نفسه بالشراكة البنّاءة مع ديوان حقوق الإنسان الوطني وجمعية البناء البشري للتنمية الاجتماعية، التي عملت بسرعة وكفاءة على بناء شراكات متينة مع الجهات الحكومية والمدنية والخاصة لتوفير مقاعد تدريب ميداني للمفرج عنهم لمدة 8 أسابيع، والتي تأمل أن تتوج بفرص عمل حقيقية.

وأضافت: «نثمّن دعم المؤسسات الخيرية والمدنية وفي مقدمتها جمعية نماء وجمعية المحامين الكويتية وشركات القطاع الخاص، إلى جانب الجمعيات الخيرية التي انضمت مؤخرًا، وهذا يؤكد على قيمة الشراكة البنّاءة التي تحرص عليها حكومة الكويت مع القطاع المدني والخيري».

وأكدت السفيرة غادة الطاهر دعم الأمم المتحدة الكامل لجمعية البناء البشري ومبادراتها الإصلاحية، مشيدة بدورها الريادي داخل وخارج الكويت وشراكاتها الدولية الفاعلة مع منظمة اليونسكو في توصيف الوظائف ومراجعة البرامج التدريبية وفق المعايير الدولية، وكذلك شراكتها مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، انسجامًا مع قواعد مانديلا النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

وأشارت إلى أن برامج التأهيل والتدريب داخل المؤسسات الإصلاحية تسهم في خفض معدلات العودة للجريمة وتعزيز استقرار المجتمع وتماسكه، مؤكدة أن منح الأفراد فرصة ثانية ينطلق من مبدأ العدالة المستنيرة التي تبني الإنسان وتحمي المجتمع.

واختتمت تصريحها بالقول:»ندعم بكل قوة هذه المبادرة المباركة ونتمنى أن تكلل المرحلة الثالثة بالتوفيق والنجاح، لتكون الكويت دائمًا نموذجًا يُحتذى به في صون الكرامة الإنسانية وتعزيز فرص الحياة الكريمة للجميع».

ومن ناحيتها أكدت العنود العتيبي – مدير إدارة اللجان التخصصية في الديوان الوطني لحقوق الإنسان، أن الديوان يواصل دعمه الراسخ لمبادرة "ساندهم" الوطنية، إيمانا منه بأهمية تطوير بيئة مراكز الاحتجاز بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبما يسهم في صون كرامة الإنسان وتمكينه من العودة إلى مجتمعه بصورة إيجابية.

وأوضحت العتيبي أن مبادرة "ساندهم" التي انطلقت في عام 2023، جاءت بمبادرة من الديوان الوطني لحقوق الإنسان، وبالشراكة الاستراتيجية مع وزارة الداخلية وجمعية البناء البشري للتنمية الاجتماعية، إلى جانب التعاون المثمر بين العديد من مؤسسات الدولة، الحكومية منها والأهلية، إضافة إلى الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام، في صورة تكاملية تجسد روح المسؤولية المجتمعية.

وأضافت:»نحن في الديوان نؤمن إيمانا عميقا بأن تمكين الإنسان – حتى وإن أخطأ – هو واجب مشترك يقع على عاتق الجميع، دولة ومؤسسات ومجتمعًا، لبناء بيئة أكثر أمانا وتماسكا، تعيد تأهيل الفرد وتحفّزه ليكون عنصرًا فاعلاً في وطنه».

وختمت تصريحها بالقول: «نسأل الله أن تكون مبادرة «ساندهم» خطوة سديدة ومباركة في مسار حقوقي وإنساني، يُعزّز من مكانة الكويت كمركز عالمي للعمل الإنساني، ويؤكد التزامها الثابت بقيم الرحمة والعدالة والكرامة الإنسانية».

فيما قال سعد مرزوق العتيبي رئيس اتحاد الجمعيات والمبرات الخيرية: «في إطار مبادرة ساندهم، وضمن الشراكة المجتمعية الفاعلة بين القطاع الخيري ومؤسسات الدولة، يقوم وفد من الجمعيات والمبرات الخيرية بزيارة لمركز أثر للعمل التطوعي، للاطلاع على البرنامج التأهيلي للمفرج عنهم، والذي يهدف إلى دمجهم من جديد في المجتمع، وتمكينهم من استعادة دورهم كأفراد فاعلين وإيجابيين.

نقلة عالمية

على مشروع مرسوم بقانون بإصدار قانون الطيران المدني، الذي ينص على أن تحل الهيئة العامة للطيران المدني، محل الإدارة العامة للطيران المدني.

وأكد المجلس أن مشروع المرسوم بقانون يعتبر أحد المتطلبات الأساسية لمنظمة الطيران المدني الدولي «إيكاو»، والمحدد الرئيسي لتراخيص المطارات ومرافق خدمات الملاحة الجوية .

ويتضمن مشروع المرسوم بقانون بإصدار قانون الطيران المدني، ثلاثة وثمانين مادة، ويحتوي على ثلاثة عشر فصلا، حيث نصت إحدى مواده على أن تحل الهيئة العامة للطيران المدني محل الإدارة العامة للطيران المدني ، ويؤول إليها ما لهذه الإدارة من حقوق، وتلتزم بما عليها من التزامات، كما تؤول إليها جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة المقرر نقلها لها من الإدارة العامة للطيران المدني ومطار الكويت الدولي، وكافة المرافق التابعة له وتعتبر جميع الاعتمادات المالية الخاصة بها جزء من أصولها، ويكون لها الاختصاصات المقررة للإدارة العامة للطيران المدني بمقتضى القوانين والنظم واللوائح الصادرة في شئون الطيران المدني. وفي حين نصت مادة أخرى على أن ينقل إلى الهيئة العامة للطيران المدني اعتباراً من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون، موظفو الإدارة العامة للطيران المدني، ويستمروا بمباشرة أعمالهم بذات أوضاعهم الوظيفية الحالية، إلى أن تصدر اللوائح المنظمة لشئون الموظفين بالهيئة العامة للطيران المدني، وذلك مع عدم المساس بما يتقاضونه من مرتبات ومخصصات .

وقرر مجلس الوزراء رفع مشروع مرسوم بقانون بإصدار قانون الطيران المدني، إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد.

من جهة أخرى، وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بقانون باستبدال نص المادة «58 مكررا» من القانون رقم «31» لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم «16» لسنة 1960 ، الذي يقضي بأن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار، ولا تزيد على عشرين ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل موظف عام مختص امتنع عمدا عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ، بعد مضي 90 يوما من إنذاره على يد مندوب الإعلان بالطرق العادية، أو بأية وسيلة اتصال إلكترونية حديثة، وفق إجراءات الإعلان المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة، وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار، ولا تزيد على عشرة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا استعمل الموظف سلطته الوظيفية لتعطيل تنفيذ الحكم ، وذلك كله مع مراعاة حكم الفقرة الخامسة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم «20» لسنة 1981 المشار إليه.

ويجوز للمحكمة أن تقضي بعزل الموظف العام في حال مخالفته لأحكام الفقرتين السابقتين .

وتختص النيابة العامة وحدها بالتحقيق والتصرف والإدعاء في هذه الجريمة ، وتنقضي الدعوى الجزائية في أي مرحلة تكون عليها إذا نفذ الموظف الحكم .

وقرر مجلس الوزراء رفع مشروع المرسوم بقانون، إلى صاحب السمو أمير البلاد،

كما ناقش مجلس الوزراء التوصيات الواردة ضمن اللجنة الوزارية للشئون القانونية، بشأن عدد من مشاريع القوانين والاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين دولة الكويت وبعض الدول الشقيقة والصديقة، بما يعزز مكانة دولة الكويت وتعزيز العلاقات مع تلك الدول في مختلف المجالات، وقرر الموافقة عليها، ورفعها لصاحب السمو أمير البلاد.

في سياق آخر، وبمناسبة إعلان نتائج الصف الثاني عشر للعام الدراسي 2024 /2025، قدم سمو الشيخ أحمد العبد الله رئيس مجلس الوزراء أخلص التهاني والتبريكات للطلبة المتفوقين والطالبات المتفوقات، الحاصلين على المراكز الأولى وذويهم، معربا سموه عن اعتزازه وفخره بهذا التفوق الذي رفع راية العلم والمعرفة في وطننا العزيز، والذي جاء بعد جهد وتعب ومثابرة وعزيمة، توجت بحصد ثمار الجد والتحصيل العلمي، مثمناً سموه الجهود المبذولة من قبل المعلمين والمعلمات في وزارة التربية للوصول إلى هذه النتائج المرجوة .

كما اطلع مجلس الوزراء على توصية اللجنة الوزارية للخدمات العامة، بشأن الطلب المقدم من وزارة الصحة بشأن قبول التبرعين المقدمين من : بيت الزكاة لتجهيز وتأهيل وصيانة مركز شباب الصليبية لعلاج الإدمان، ومن جمعية إعانة المرضى لإنشاء غرفة ترفيهية للأطفال في مستشفى الطب الطبيعي .

وقرر المجلس الوزراء الموافقة على قبول هذين التبرعين الكريمين، معربا عن خالص شكره وعظيم امتنانه ، لهاتين المبادرتين الكريمتين، لما تجسده من قيم سامية جُبل عليها أبناء المجتمع الكويتي في التلاحم والحرص على العطاء لمصلحة الوطن العزيز.

واستعرض مجلس الوزراء عدداً من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وقرر الموافقة عليها، كما قرر إحالة عدد منها إلى اللجان الوزارية المختصة لدراستها وإعداد تقارير بشأنها لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها.

الكويت : الجهوزية

العربية، حول حماية البنية التحتية لقطاع النفط والغاز وإدارة الأزمات، التي انطلقت في معرض أحمد الجابر للنفط والغاز بمدينة الأحمدي، بتنظيم مشترك بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وشركة نفط الكويت ،ومركز مجلس التعاون الخليجي لإدارة حالات الطوارئ، وتستمر ثلاثة أيام.

وقال البحيري إن «شركات النفط الخليجية تعمل على تعزيز كفاءة وجهوزية إمكانياتها وكوادرها البشرية، لمواجهة المخاطر والأزمات».

أضاف أن «الورشة تركز بشكل أساسي على أمن المنشآت النفطية والاستعدادات الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ ستتم مراجعة كافة الخطط الموضوعة وتطويرها من خلال تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء»، مبينا أن الورشة تعكس أهمية صناعة النفط والغاز في المنطقة وما يحيط بها من مخاطر محتملة في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة.

ولفت إلى أن الورشة تعمل على استخلاص عدد من التوصيات المهمة، تهدف إلى تعزيز الخبرات العلمية والعملية في مجال القطاع النفطي الخليجي، فضلا عن العمل على تأمين ضمانات أكثر للأسواق العالمية تتعلق بتوفير مصادر آمنة للطاقة.

وأوضح أن مركز مجلس التعاون الخليجي لحالات الطوارئ والأزمات، يمثل ركيزة أساسية للمنظومة الخليجية سواء بنقل الخبرات أو توحيد الجهود المشتركة في حالة التهديدات المحتملة.

وبين البحيري أن الكويت تعمل على تطوير جهودها لتأمين هذا القطاع الحيوي، إذ تزخر شركة نفط الكويت بالكفاءات الوطنية المتخصصة، قائلا إن «عملية تطوير هذا القطاع تتم عبر تحديد المتطلبات، وتنفيذ الخطط ونقل الخبرات إلى الكوادر الوطنية العاملة

وكانت أعمال الورشة رفيعة المستوى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حول حماية البنية التحتية لقطاع النفط والغاز وإدارة الأزمات، قد انطلقت أمس الثلاثاء، في معرض أحمد الجابر للنفط والغاز بمدينة الأحمدي، بتنظيم مشترك بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب، وشركة نفط الكويت، ومركز مجلس التعاون الخليجي لإدارة حالات الطوارئ، وتستمر ثلاثة أيام.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي، في كلمة مسجلة بثت خلال الورشة، إن «إمدادات الطاقة من دول الخليج تمثل ركيزة أساسية للإمدادات العالمية» مبينا أنه في الوقت نفسه تسعى دول الخليج لتنفيذ خطط تنموية طموحة، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب المحلي على الطاقة.

أضاف أن «العالم النامي يشهد تطورا سريعا وازديادا في الطلب على الطاقة»، موضحا أنه من المتوقع أن تمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما نسبته 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بحلول عام 2040، وهي واحدة من أسرع المناطق في العالم نموا.

وأوضح أن دول الخليج تواجه باعتبارها من أبرز موردي الطاقة عالميا، ثلاثة تحديات رئيسية هي التكيف مع التحول العالمي في مجال الطاقة وتلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة إضافة إلى حماية أمن واستقرار سوق الطاقةالعالمي.

وذكر البديوي أن أمن وسلامة أصول الطاقة في منطقة الخليج تعد من العوامل الجوهرية لصحة السوق العالمية، لافتا إلى أن رؤية الأمن الإقليمي لمجلس التعاون تقوم على عدة أهداف، من بينها بناء علاقات استراتيجية وشراكات إقليمية ودولية للتعامل مع مصادر التهديد والتوتر في المنطقة والعالم، بما يشمل دور دول المجلس في ضمان أمن إمدادات الطاقة واستقرار أسواق النفط وتعزيز الأمن البحري وحرية الملاحة.

أضاف أن «الهجمات الجوية أصبحت سمة بارزة ومستمرة في مشهد التنافس وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وتشمل الترسانة الحالية من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز والطائرات المسيرة والتي أصبحت متاحة ليس فقط للدول بل وبشكل مقلق لبعض الجهات غير الحكومية.

وأشار البديوي إلى أن «رؤية الأمن الإقليمي لمجلس التعاون تدعو إلى تكثيف العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لمنع حصول الجهات غير الحكومية على الأسلحة والذخائر وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية وأنظمة الطائرات المسيرة إضافة إلى تعزيز الآليات القانونية الإقليمية والدولية ومحاسبة من ينتهكون قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة».

وبين أن هذه الرؤية تدرك الترابط الوثيق بين أهمية موارد دول المجلس الحيوية عالميا والحاجة إلى تبني تدابير فعالة ومرنة لمواجهة التهديدات الإرهابية.

وقال إن «التطورات والصراعات المستمرة في المنطقة تشير إلى أي نزاع في الشرق الأوسط يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على ثلاثة من أصل سبعة ممرات بحرية استراتيجية في العالم وهي مضيق «هرمز» و»باب المندب» وقناة «السويس»».

وأكد البديوي أن النزاعات الحالية لا تهدد فقط سلاسل الإمداد العالمية، بل تؤثر أيضا على مشاريع التنمية الوطنية والعابرة للحدود مثل مشاريع الربط بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، التي تعتمد على المرور الآمن عبر بلاد الشام والبحر الأبيض المتوسط وكذلك مشاريع تطوير الطاقة في شرق المتوسط.

بدوره شدد نائب الرئيس التنفيذي للتجارية والخدمات المشتركة بشركة نفط الكويت مساعد الرشيد في كلمته، على أهمية تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز أمن الملاحة البحرية في المنطقة لضمان استمرارية امدادات الطاقة في شتى الظروف.

وقال الرشيد إن «الاجتماع يعقد في وقت شديد الأهمية في ظل التطورات الإقليمية غير مسبوقة وعالية الخطورة التي ألقت بظلالها على دول المنطقة وما يصاحب صناعة النفط والغاز من تحديات جسيمة».

ولفت الرشيد إلى دور دول الخليج العربي المحوري في إمداد العالم في الطاقة، إذ اظهر تقرير أصدره المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في فبراير الماضي أن إنتاج دول المجلس من النفط الخام بلغ حوالي 17 مليون برميل يوميا في عام 2023 بما يعادل نحو 23.2 بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام.

«الداخلية» : ضبط

ومستندات رسمية أخرى، بهدف مطابقة الاشتراطات التي تفرضها

تتمات

بعض السفارات الأوروبية للحصول على التأشيرات.

وذكرت أن التحقيقات الأولية كشفت عن تورط شخص من الجنسية المصرية، يدير حسابا عبر إحدى منصات التواصل الاجتماعي من خارج البلاد، في الترويج لتلك الخدمات واستقطاب الراغبين في الهجرة غير الشرعية، حيث تمكنت الإدارة من ضبط عدد من أفراد التشكيل داخل البلاد، والعثور بحوزتهم على أجهزة إلكترونية ومستندات مزورة تستخدم في تنفيذ أنشطتهم الإجرامية ،وتمت إحالتهم مع المضبوطات إلى جهة الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

ولفتت «الداخلية» إلى أنه في إطار التعاون الأمني الدولي، تم التنسيق الفوري مع الجهات المعنية في مصر الشقيقة، وأسفر التعاون عن ضبط باقي أفراد التشكيل وجار استكمال الإجراءات ذات الصلة.

وأكدت وزارة الداخلية استمرار جهودها في ملاحقة كل من تسول له نفسه العبث بقوانين الدولة، أو الإضرار بأمنها، مشددة على أنها لن تتهاون في التصدي لهذه الأنشطة الإجرامية، وداعية الجميع إلى الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

بوادر انفراجة

في هذا السياق، أعلن وزير الأمن الإسرائيلي يسرائيل كاتس، أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة اقتربت من نهايتها، مضيفا في بيان أمس الأول الاثنين،: «نحن الآن نقترب من نهاية العملية في غزة».

وأكد كاتس مجدّدا أهداف إسرائيل من الحرب، بما في ذلك إطلاق سراح جميع المحتجزين وهزيمة حركة حماس.

وفي ظل الجهود الرامية للوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، يستضيف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لإجراء محادثات في البيت الأبيض يوم الإثنين المقبل، وفق ما أفاد به مسؤول أمريكي وكالة فرانس برس أمس الاثنين. وتأتي الزيارة في الوقت الذي بدأ فيه الرئيس ترامب تكثيف ضغوطه على الحكومة الإسرائيلية، للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإعادة المحتجزين وإنهاء الحرب على غزة. وفي السياق، نقلت وسائل إعلام فلسطينية عن القيادي في حركة حماس، طاهر النونو، قوله إنّ الحركة جادة وجاهزة للوصول إلى اتفاق ومستعدة للموافقة على أيّ مقترح، إذا توفرت متطلبات إنهاء الحرب بوضوح، أو ما يؤدي إلى إنهائها كليا.

من جهة أخرى، وفي اليوم الـ 106 من استئناف حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة، أمس «الثلاثاء»، أفادت مصادر في مستشفيات غزة بوقوع 81 شهيدا بنيران الاحتلال في القطاع منذ فجر أمس، في حين أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن مباحثات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنامين نتنياهو الاثنين المقبل.

وأفاد مصدر في المستشفى المعمداني باستشهاد 8 فلسطينيين اثنين في قصف إسرائيلي على شارع كشكو بحي الزيتون جنوب شرقي مدينة غزة.

كما أفاد مجمع ناصر الطبي باستشهاد فلسطيني وإصابة آخر في قصف على منزل بمنطقة جورة العقاد شمالي مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة.

أضاف المجمّع أن 5 فلسطينيين استشهدوا وأصيب آخرون إثر قصف إسرائيلي على خيمة تؤوي نازحين في منطقة المواصي غربي خان يونس.

وكان قد سقط أمس الأول الاثنين مئة شهيد على الأقل، جلهم في «مجزرة الشاطئ» بعد قصف مقهى على شاطئ بحر مدينة غزة، فيما تزداد الأزمة الاقتصادية والإنسانية في القطاع تعقيداً وسط الحصار المتواصل ومنع إدخال المساعدات منذ الثاني من مارس 2025، إذ فاقم غياب العدالة في توزيع المساعدات معاناة أكثر من مليوني نسمة يعيشون في واحدة من أسوأ الكوارث العالمية.

وعلى الصعيد الإنساني، حذرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، من أن غزة «تشهد مذبحة، والجوع يستخدم سلاحا، والتهجير القسري أصبح حكما بالإعدام».

وقالت «أونروا» في بيان أمس الثلاثاء: «إنّ المدنيين، وخصوصاً النازحين، يُقتلون في أثناء بحثهم عن الطعام في أماكن توزيع المساعدات، التي تحوّلت إلى أماكن خطرة تهدد حياتهم بدلا من أن توفر لهم الأمان والحد الأدنى من مقومات الحياة».

وانتقدت الوكالة بشدة الآلية «الإسرائيلية- الأمريكية» الجديدة لإدخال المساعدات إلى قطاع غزّة، معتبرة أنّها تحوّلت إلى «حقل للموت»، حيث يتعرض المستضعفون للاستهداف المباشر في أثناء وقوفهم في طوابير طويلة للحصول على الغذاء، مؤكدة أن الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها الإنسانية، وعلى رأسها أونروا، تبقى الجهة الوحيدة القادرة على إيصال المساعدات الإنسانية بأمان وكفاءة إلى السكان المحتاجين، مشددة على ضرورة العودة إلى آليات إنسانية موثوقة تضمن حماية المدنيين وسلامتهم.

وجددت الوكالة دعوتها إلى وقف استهداف المدنيين المتكرر في غزة، وإلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق أو شروط سياسية، محذّرة من أن استمرار هذه السياسة يعمّق الكارثة الإنسانية التي يعيشها أكثر من مليوني مواطن في القطاع المحاصر.

في الأثناء، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستواصل دعمها لمؤسسة غزة الإنسانية على الرغم من اعتراف جيش الاحتلال الإسرائيلي بتعرض مدنيين «للأذى» في مركز توزيع المساعدات. جاء ذلك في المؤتمر الصحافي اليومي، الاثنين، للمتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية تامي بروس.

وزعمت المتحدثة الأمريكية أن الجيش الإسرائيلي أعلن فتح تحقيق في الحوادث، وحمّلت كالعادة حركة حماس مسؤولية الوضع الحالي.

في المقابل، طالبت بريطانيا إسرائيل بالسماح للأمم المتحدة بإنقاذ الأرواح في غزة، وذلك في بيان أمام مجلس الأمن الدولي ألقاه المنسق السياسي البريطاني في الأمم المتحدة فيرغوس إيكرسلي، خلال اجتماع أمس الأول، بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. وقال إيكرسلي إنّ «عمليات مؤسسة غزة الإنسانية، التي يُفترض أن تنقذ الأرواح، تُؤدي في حد ذاتها إلى خسائر بشرية فادحة». ووصف المسؤول البريطاني إجراءات إسرائيل في إيصال المساعدات في غزة بأنها «غير إنسانية».

في غضون ذلك، دعت 171 منظمة غير حكومية إلى إنهاء نشاط «مؤسسة غزة الإنسانية» وتفكيك منظومة توزيع المساعدات الغذائية المدعومة من الولايات المتحدة وإسرائيل في غزة بسبب مخاوف من أنها تعرض المدنيين لخطر الموت والإصابة. ومن بين المنظمات الموقعة على البيان منظمة أوكسفام وأطباء بلا حدود وهيئة إنقاذ الطفولة والمجلس النرويجي للاجئين ومنظمة العفو الدولية.

عُمان ومصر

مسارات الحوار وبناء الثقة لتجنيب المنطقة المزيد من التوترات وتوجيه الطاقات نحو البناء.

أضاف: «عبرنا عن ارتياحنا الكبير لمستوى التشاور بين البلدين في مختلف القضايا»، مشيرا إلى أن هناك تحديات كثيرة تواجه المنطقة على رأسها عدوان الاحتلال الإسرائيلي والممارسات غير الإنسانية في قطاع غزة.

وثمن البوسعيدي جهود مصر لإيقاف إطلاق النار وتخفيف المعاناة الإنسانية في غزة، مؤكدا دعم سلطنة عمان للخطة العربية الإسلامية ورفض أي محاولة لتهجير الشعب الفلسطيني والتمسك بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

كما شدد على ضرورة احترام وحدة وسيادة الدول العربية في السودان وليبيا واليمن، ورفض جميع التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، مجددا دعم بلاده لموقف مصر بشأن سد النهضة وحقوقها المائية.

وردا على سؤال حول فرص استئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، قال البوسعيدي إن «نافذة الدبلوماسية ستظل مفتوحة»، مضيفا «إننا نسمع نفس الموقف من الجانب الإيراني وعندما تتهيأ الظروف لاستئناف المفاوضات سيتم ذلك، مؤكدا أن «استغلال القوة لا يؤدي إلى حلول ونسعى للتوصل لاتفاق سياسي».

من جهته أكد الوزير عبد العاطي في المؤتمر الصحفي، أن مصر وسلطنة عمان لديهما رؤى مشتركة في العمل على خفض التصعيد وإيجاد حلول سياسية لكل الأزمات التي تشهدها المنطقة.

ترامب وقع

عقب إعلان ترامب في 13 مايو عزمه رفع جميع العقوبات، ولقائه الرئيس السوري أحمد الشرع.

ووصف المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا، توماس باراك، الأمر التنفيذي بأنه «فرصة شاملة لإعادة تشغيل الاقتصاد السوري»، مشددًا على أن «الرئيس ووزير الخارجية لا يسعيان لبناء دولة، بل يمنحان فرصة».

ودخل الأمر التنفيذي حيّز التنفيذ أمس الثلاثاء، ويلغي إعلان حالة الطوارئ الوطنية بشأن سوريا الذي صدر عام 2004، وفقا لموقع «المونيتور».

كما يُلغي خمسة أوامر تنفيذية أخرى كانت تشكّل الأساس لبرنامج العقوبات.

ويُوجّه الوكالات الأمريكية المختصة لاتخاذ إجراءات بخصوص الإعفاءات، وضوابط التصدير، والقيود الأخرى المتعلقة بسوريا.

في موازاة ذلك تبقى العقوبات المفروضة على الرئيس السابق بشار الأسد والمقرّبين منه والأشخاص المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان أو الإرهاب أو انتشار الأسلحة أو تهريب الكبتاغون، سارية.

ولا يُلغي القرار تصنيف سوريا كـ»دولة راعية للإرهاب» الذي فُرض عام 1979، والذي يشمل قيودًا على المساعدات الأميركية ومنع تصدير الأسلحة. وأفاد مسؤول بالإدارة الأمريكية أن هذا التصنيف لا يزال قيد المراجعة.

طهران : الغارات

مواطنينا حتفهم نتيجة العدوان الأخير للنظام الصهيوني على بلدنا، من بين القتلى 102 امرأة و38 طفلا، وأصيب نحو 5 آلاف شخص، 70 في المئة منهم مدنيون».

وفي 30 يونيو أعلن المتحدث باسم السلطة القضائية في إيران، أصغر جهانجير، عن مقتل 935 شخصاً.

وأفاد كوليوند بأن 377 مبنى سكنياً دمر، وتضرر 2160 مبنى آخر نتيجة الهجمات الإسرائيلية، نقلا عن وكالة «تاس» الروسية.

الهلال أول

نهائي البطولة.

وبعد سلسلة من المواجهات المباشرة بين أندية قارة آسيا وقارة أوروبا، التي شهدت 20 مباراة متتالية دون تحقيق أي فوز، أصبح الهلال أول الأندية الآسيوية تحقيقاً للفوز في المواجهة رقم 21 بين أندية القارتين.

وكان الهلال ثاني الفرق غير الأوروبية التي سجلت 4 أهداف أو أكثر ضد منافس أوروبي في بطولة رسمية بعد نجاحه بتسجيل 4 أهداف في مرمى مانشستر سيتي، وسبق الهلال بتسجيل أربعة أهداف، نادي الأهلي المصري، بالتعادل في البطولة نفسها بنتيجة

الصباح AL-SABAH

في خطوة تعكس روح التكامل المجتمعي والتعاون بين القطاعين الحكومي والمدني

مركز «أثر» يحتضن اجتماع «ساندهم» لدعم دمج المفرج عنهم في المجتمع

في خطوة تعكس روح التكامل المجتمعي والتعاون بين القطاعين الحكومي والمدني، احتضن مركز «أثر» للعمل التطوعي التابع لنماء الخيرية بجمعية الإصلاح الاجتماعي، الاجتماع الموسع الذي نظمته المؤسسات الإصلاحية ضمن مبادرة «ساندهم»، بحضور ممثلي وزارة الداخلية، والجمعيات الخيرية، وديوان حقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة، وعدد من الشركاء والمهتمين.

يأتي هذا الاجتماع في إطار متابعة المرحلة الثانية من البرنامج التأهيلي للمفرج عنهم، بهدف تعزيز جهود إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، عبر مسارات متكاملة نفسية وتدريبية وتأهيلية تنتهي بتوفير فرص عمل حقيقية، بما يضمن لهم حياة كريمة مستقرة ويجسد قيم العدالة والإنسانية والإصلاح التي عُرفت بها الكويت.

هذا وقد أكد العميد فهد العبيد، مدير عام المؤسسات الإصلاحية، أن مبادرة «ساندهم» انطلقت في ديسمبر 2023 بهدف تأهيل وتدريب نزلاء المؤسسات الإصلاحية داخل المؤسسة وخارجها، ضمن رؤية شاملة لإعادة دمجهم في المجتمع وتمكينهم من بدء حياة كريمة مستقرة بعد الإفراج عنهم.

وأوضح العبيد أن المبادرة تمر بثلاث مراحل متكاملة، تبدأ بـ المرحلة النفسية والإرشادية للتعافي من الإدمان، تليها المرحلة التدريبية المهنية لاكتساب المهارات، وتختتم بالمرحلة التأهيلية التي تركز على توفير فرص العمل وتيسير اندماجهم في سوق العمل.

وأشار إلى أن المؤسسات الإصلاحية نظمت اليوم اجتماعًا مع الجمعيات الخيرية المحلية، حيث تم عرض نتائج مبادرة ساندهم منذ انطلاقها، وأبرز برامج التدريب والتأهيل التي تلقاها النزلاء المفرج عنهم.

وقال: «ناقشنا احتياجات هذه الفئة وسبل دعمهم بالتعاون مع الجمعيات الخيرية والجهات المدنية، بهدف مساعدتهم على الحصول على فرص عمل حقيقية تكفل لهم الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي».

وأكد العبيد أن هذه هي أول مجموعة من النزلاء تحتضن بهذه الطريقة الشاملة، وهو إنجاز جديد يسجل للكويت في مجال الرعاية الإصلاحية، مضيفًا: "نفتخر بأن هذه المبادرة تمثل سبقًا نوعيًا وناجحًا في العمل الإصلاحي، وسنواصل تطويرها بما يحقق الأهداف الإنسانية والوطنية المرجوة بإذن الله».

ومن جانبها أعربت السفيرة غادة الطاهر، المنسق المقيم وممثل الأمين العام للأمم المتحدة في دولة الكويت، عن اعتزازها بالمشاركة في الزيارة الميدانية لمتابعة سير العملية التدريبية للمرحلة الثانية من البرنامج التأهيلي ضمن المبادرة الوطنية «ساندهم»، مؤكدة أن هذه المبادرة تجسّد التزام الكويت العميق بقيم الإصلاح والعدالة والكرامة الإنسانية.

وقالت الطاهر في تصريح صحفي أمس: «الزيارة الميدانية لمنتسبي البرنامج التدريبي اليوم تجسد روح التعاون والمسؤولية المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتؤكد حرص دولة الكويت، قيادة وشعبًا، على صون كرامة الإنسان وتمكينه من حقه في حياة كريمة، بما في ذلك أولئك الذين تعثروا في الماضي ويسعون اليوم لبدء صفحة جديدة».

كما تقدمت الطاهر بخالص الشكر والتقدير إلى وزارة الداخلية وإدارة المؤسسات الإصلاحية على دورهما الريادي، مشيدة في الوقت نفسه بالشراكة البنّاءة مع ديوان حقوق الإنسان الوطني وجمعية البناء البشري للتنمية الاجتماعية، التي عملت بسرعة وكفاءة على بناء شراكات متينة مع الجهات الحكومية والمدنية والخاصة لتوفير مقاعد تدريب ميداني للمفرج عنهم لمدة 8 أسابيع، والتي تأمل أن تتوج بفرص عمل حقيقية.

وأضافت: «نثمّن دعم المؤسسات الخيرية والمدنية وفي مقدمتها جمعية نماء وجمعية المحامين الكويتية وشركات القطاع الخاص، إلى جانب الجمعيات الخيرية التي انضمت مؤخرًا، وهذا يؤكد على قيمة الشراكة البنّاءة التي تحرص عليها حكومة الكويت مع القطاع المدني والخيري».

وأكدت السفيرة غادة الطاهر دعم الأمم المتحدة الكامل لجمعية البناء البشري ومبادراتها الإصلاحية، مشيدة بدورها الريادي داخل وخارج الكويت وشراكاتها الدولية الفاعلة مع منظمة اليونسكو في توصيف الوظائف ومراجعة البرامج التدريبية وفق المعايير الدولية، وكذلك شراكتها مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، انسجامًا مع قواعد مانديلا النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

جانب من الاجتماع

وأشارت إلى أن برامج التأهيل والتدريب داخل المؤسسات الإصلاحية تسهم في خفض معدلات العودة للجريمة وتعزيز استقرار المجتمع وتماسكه، مؤكدة أن منح الأفراد فرصة ثانية ينطلق من مبدأ العدالة المستنيرة التي تبني الإنسان وتحمي المجتمع.

واختتمت تصريحها بالقول:»ندعم بكل قوة هذه المبادرة المباركة ونتمنى أن تكلل المرحلة الثالثة بالتوفيق والنجاح، لتكون الكويت دائمًا نموذجًا يُحتذى به في صون الكرامة الإنسانية وتعزيز فرص الحياة الكريمة للجميع».

ومن ناحيتها أكدت العنود العتيبي – مديرة إدارة اللجان التخصصية في الديوان الوطني لحقوق الإنسان، أن الديوان يواصل دعمه الراسخ لمبادرة "ساندهم" الوطنية، إيمانا منه بأهمية تطوير بيئة مراكز الاحتجاز بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبما يسهم في صون كرامة الإنسان وتمكينه من العودة إلى مجتمعه بصورة إيجابية.

وأوضحت العتيبي أن مبادرة "ساندهم" التي انطلقت في عام 2023، جاءت بمبادرة من الديوان الوطني لحقوق الإنسان، وبالشراكة الاستراتيجية مع وزارة الداخلية وجمعية البناء البشري للتنمية الاجتماعية، إلى جانب التعاون المثمر بين العديد من مؤسسات الدولة، الحكومية منها والأهلية، إضافة إلى الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام، في صورة تكاملية تجسد روح المسؤولية المجتمعية.

وأضافت: «نحن في الديوان نؤمن إيمانا عميقا بأن تمكين الإنسان – حتى وإن أخطأ – هو واجب مشترك يقع على عاتق الجميع، دولة ومؤسسات ومجتمعًا، لبناء بيئة أكثر أمانا وتماسكا، تعيد تأهيل الفرد وتحفّزه ليكون عنصرًا فاعلاً في وطنه».

وختمت تصريحها بالقول: «نسأل الله أن تكون مبادرة «ساندهم» خطوة سديدة ومباركة في مسار حقوقي وإنساني، يُعزّز من مكانة الكويت كمركز عالمي للعمل الإنساني، ويؤكد التزامها الثابت بقيم الرحمة والعدالة والكرامة الإنسانية».

فيما قال سعد مرزوق العتيبي رئيس اتحاد الجمعيات والمبرات الخيرية: «في إطار مبادرة ساندهم، وضمن الشراكة المجتمعية الفاعلة بين القطاع الخيري ومؤسسات الدولة، يقوم وفد من الجمعيات والمبرات الخيرية بزيارة لمركز أثر للعمل التطوعي، للاطلاع على البرنامج التأهيلي للمفرج عنهم، والذي يهدف إلى دمجهم من جديد في المجتمع، وتمكينهم من استعادة دورهم كأفراد فاعلين وإيجابيين.

نقلة عالمية

على مشروع مرسوم بقانون بإصدار قانون الطيران المدني، الذي ينص على أن تحل الهيئة العامة للطيران المدني، محل الإدارة العامة للطيران المدني.

وأكد المجلس أن مشروع المرسوم بقانون يعتبر أحد المتطلبات الأساسية لمنظمة الطيران المدني الدولي «إيكاو»، والمحدد الرئيسي لتراخيص المطارات ومرافق خدمات الملاحة الجوية .

ويتضمن مشروع المرسوم بقانون بإصدار قانون الطيران المدني، ثلاثة وثمانين مادة، ويحتوي على ثلاثة عشر فصلا، حيث نصت إحدى مواده على أن تحل الهيئة العامة للطيران المدني محل الإدارة العامة للطيران المدني ، ويؤول إليها ما لهذه الإدارة من حقوق، وتلتزم بما عليها من التزامات، كما تؤول إليها جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة المقرر نقلها لها من الإدارة العامة للطيران المدني ومطار الكويت الدولي، وكافة المرافق التابعة له وتعتبر جميع الاعتمادات المالية الخاصة بها جزء من أصولها، ويكون لها الاختصاصات المقررة للإدارة العامة للطيران المدني بمقتضى القوانين والنظم واللوائح الصادرة في شئون الطيران المدني. وفي حين نصت مادة أخرى على أن ينقل إلى الهيئة العامة للطيران المدني اعتباراً من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون، موظفو الإدارة العامة للطيران المدني، ويستمروا بمباشرة أعمالهم بذات أوضاعهم الوظيفية الحالية، إلى أن تصدر اللوائح المنظمة لشئون الموظفين بالهيئة العامة للطيران المدني، وذلك مع عدم المساس بما يتقاضونه من مرتبات ومخصصات .

وقرر مجلس الوزراء رفع مشروع مرسوم بقانون بإصدار قانون الطيران المدني، إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد.

من جهة أخرى، وافق مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بقانون باستبدال نص المادة «58 مكررا» من القانون رقم «31» لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم «16» لسنة 1960 ، الذي يقضي بأن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار، ولا تزيد على عشرين ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل موظف عام مختص امتنع عمدا عن تنفيذ حكم قضائي واجب النفاذ، بعد مضي 90 يوما من إنذاره على يد مندوب الإعلان بالطرق العادية، أو بأية وسيلة اتصال إلكترونية حديثة، وفق إجراءات الإعلان المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة، وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار، ولا تزيد على عشرة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا استعمل الموظف سلطته الوظيفية لتعطيل تنفيذ الحكم ، وذلك كله مع مراعاة حكم الفقرة الخامسة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم «20» لسنة 1981 المشار إليه.

ويجوز للمحكمة أن تقضي بعزل الموظف العام في حال مخالفته لأحكام الفقرتين السابقتين .

وتختص النيابة العامة وحدها بالتحقيق والتصرف والإدعاء في هذه الجريمة ، وتنقضي الدعوى الجزائية في أي مرحلة تكون عليها إذا نفذ الموظف الحكم .

وقرر مجلس الوزراء رفع مشروع المرسوم بقانون، إلى صاحب السمو أمير البلاد،

كما ناقش مجلس الوزراء التوصيات الواردة ضمن اللجنة الوزارية للشئون القانونية، بشأن عدد من مشاريع القوانين والاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين دولة الكويت وبعض الدول الشقيقة والصديقة، بما يعزز مكانة دولة الكويت وتعزيز العلاقات مع تلك الدول في مختلف المجالات، وقرر الموافقة عليها، ورفعها لصاحب السمو أمير البلاد.

في سياق آخر، وبمناسبة إعلان نتائج الصف الثاني عشر للعام الدراسي 2024 /2025، قدم سمو الشيخ أحمد العبد الله رئيس مجلس الوزراء أخلص التهاني والتبريكات للطلبة المتفوقين والطالبات المتفوقات، الحاصلين على المراكز الأولى وذويهم، معربا سموه عن اعتزازه وفخره بهذا التفوق الذي رفع راية العلم والمعرفة في وطننا العزيز، والذي جاء بعد جهد وتعب ومثابرة وعزيمة، توجت بحصد ثمار الجد والتحصيل العلمي، مثمناً سموه الجهود المبذولة من قبل المعلمين والمعلمات في وزارة التربية للوصول إلى هذه النتائج المرجوة .

كما اطلع مجلس الوزراء على توصية اللجنة الوزارية للخدمات العامة، بشأن الطلب المقدم من وزارة الصحة بشأن قبول التبرعين المقدمين من : بيت الزكاة لتجهيز وتأهيل وصيانة مركز شباب الصليبية لعلاج الإدمان، ومن جمعية إعانة المرضى لإنشاء غرفة ترفيهية للأطفال في مستشفى الطب الطبيعي .

وقرر المجلس الموافقة على قبول هذين التبرعين الكريمين، معربا عن خالص شكره وعظيم امتنانه ، لهاتين المبادرتين الكريمتين، لما تجسده من قيم سامية جُبل عليها أبناء المجتمع الكويتي في التلاحم والحرص على العطاء لمصلحة الوطن العزيز.

واستعرض مجلس الوزراء عدداً من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وقرر الموافقة عليها، كما قرر إحالة عدد منها إلى اللجان الوزارية المختصة لدراستها وإعداد تقارير بشأنها لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها.

الكويت : الجهوزية

العربية، حول حماية البنية التحتية لقطاع النفط والغاز وإدارة الأزمات، التي انطلقت في معرض أحمد الجابر للنفط والغاز بمدينة الأحمدي، بتنظيم مشترك بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وشركة نفط الكويت ،ومركز مجلس التعاون الخليجي لإدارة حالات الطوارئ، وتستمر ثلاثة أيام.

وقال البحيري إن «شركات النفط الخليجية تعمل على تعزيز كفاءة وجهوزية إمكانياتها وكوادرها البشرية، لمواجهة المخاطر والأزمات».

أضاف أن «الورشة تركز بشكل أساسي على أمن المنشآت النفطية والاستعدادات الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ ستتم مراجعة كافة الخطط الموضوعة وتطويرها من خلال تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء»، مبينا أن الورشة تعكس أهمية صناعة النفط والغاز في المنطقة وما يحيط بها من مخاطر محتملة في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة.

ولفت إلى أن الورشة تعمل على استخلاص عدد من التوصيات المهمة، تهدف إلى تعزيز الخبرات العلمية والعملية في مجال القطاع النفطي الخليجي، فضلا عن العمل على تأمين ضمانات أكثر للأسواق العالمية تتعلق بتوفير مصادر آمنة للطاقة.

وأوضح أن مركز مجلس التعاون الخليجي لحالات الطوارئ والأزمات، يمثل ركيزة أساسية للمنظومة الخليجية سواء بنقل الخبرات أو توحيد الجهود المشتركة في حالة التهديدات المحتملة.

وبين البحيري أن الكويت تعمل على تطوير جهودها لتأمين هذا القطاع الحيوي، إذ تزخر شركة نفط الكويت بالكفاءات الوطنية المتخصصة، قائلا إن «عملية تطوير هذا القطاع تتم عبر تحديد المتطلبات، وتنفيذ الخطط ونقل الخبرات إلى الكوادر الوطنية العاملة

وكانت أعمال الورشة رفيعة المستوى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حول حماية البنية التحتية لقطاع النفط والغاز وإدارة الأزمات، قد انطلقت أمس الثلاثاء، في معرض أحمد الجابر للنفط والغاز بمدينة الأحمدي، بتنظيم مشترك بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب، وشركة نفط الكويت، ومركز مجلس التعاون الخليجي لإدارة حالات الطوارئ، وتستمر ثلاثة أيام.

وقال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي، في كلمة مسجلة بثت خلال الورشة، إن «إمدادات الطاقة من دول الخليج تمثل ركيزة أساسية للإمدادات العالمية» مبينا أنه في الوقت نفسه تسعى دول الخليج لتنفيذ خطط تنموية طموحة، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب المحلي على الطاقة.

أضاف أن «العالم النامي يشهد تطورا سريعا وازديادا في الطلب على الطاقة»، موضحا أنه من المتوقع أن تمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما نسبته 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بحلول عام 2040، وهي واحدة من أسرع المناطق في العالم نموا.

وأوضح أن دول الخليج تواجه باعتبارها من أبرز موردي الطاقة عالميا، ثلاثة تحديات رئيسية هي التكيف مع التحول العالمي في مجال الطاقة وتلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة إضافة إلى حماية أمن واستقرار سوق الطاقةالعالمي.

وذكر البديوي أن أمن وسلامة أصول الطاقة في منطقة الخليج تعد من العوامل الجوهرية لصحة السوق العالمية، لافتا إلى أن رؤية الأمن الإقليمي لمجلس التعاون تقوم على عدة أهداف، من بينها بناء علاقات استراتيجية وشراكات إقليمية ودولية للتعامل مع مصادر التهديد والتوتر في المنطقة والعالم، بما يشمل دور دول المجلس في ضمان أمن إمدادات الطاقة واستقرار أسواق النفط وتعزيز الأمن البحري وحرية الملاحة.

أضاف أن «الهجمات الجوية أصبحت سمة بارزة ومستمرة في مشهد التنافس وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وتشمل الترسانة الحالية من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز والطائرات المسيرة والتي أصبحت متاحة ليس فقط للدول بل وبشكل مقلق لبعض الجهات غير الحكومية.

وأشار البديوي إلى أن «رؤية الأمن الإقليمي لمجلس التعاون تدعو إلى تكثيف العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لمنع حصول الجهات غير الحكومية على الأسلحة والذخائر وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية وأنظمة الطائرات المسيرة إضافة إلى تعزيز الآليات القانونية الإقليمية والدولية ومحاسبة من ينتهكون قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة».

وبين أن هذه الرؤية تدرك الترابط الوثيق بين أهمية موارد دول المجلس الحيوية عالميا والحاجة إلى تبني تدابير فعالة ومرنة لمواجهة التهديدات الإرهابية.

وقال إن «التطورات والصراعات المستمرة في المنطقة تشير إلى أي نزاع في الشرق الأوسط يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على ثلاثة من أصل سبعة ممرات بحرية استراتيجية في العالم وهي مضيق «هرمز» و»باب المندب» وقناة «السويس»».

وأكد البديوي أن النزاعات الحالية لا تهدد فقط سلاسل الإمداد العالمية، بل تؤثر أيضا على مشاريع التنمية الوطنية والعابرة للحدود مثل مشاريع الربط بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، التي تعتمد على المرور الآمن عبر بلاد الشام والبحر الأبيض المتوسط وكذلك مشاريع تطوير الطاقة في شرق المتوسط.

بدوره شدد نائب الرئيس التنفيذي للتجارية والخدمات المشتركة بشركة نفط الكويت مساعد الرشيد في كلمته، على أهمية تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز أمن الملاحة البحرية في المنطقة لضمان استمرارية امدادات الطاقة في شتى الظروف.

وقال الرشيد إن «الاجتماع يعقد في وقت شديد الأهمية في ظل التطورات الإقليمية غير مسبوقة وعالية الخطورة التي ألقت بظلالها على دول المنطقة وما يصاحب صناعة النفط والغاز من تحديات جسيمة».

ولفت الرشيد إلى دور دول الخليج العربي المحوري في إمداد العالم في الطاقة، إذ اظهر تقرير أصدره المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في فبراير الماضي أن إنتاج دول المجلس من النفط الخام بلغ حوالي 17 مليون برميل يوميا في عام 2023 بما يعادل نحو 23.2 بالمئة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام.

«الداخلية» : ضبط

ومستندات رسمية أخرى، بهدف مطابقة الاشتراطات التي تفرضها

تتمات

بعض السفارات الأوروبية للحصول على التأشيرات.

وذكرت أن التحقيقات الأولية كشفت عن تورط شخص من الجنسية المصرية، يدير حسابا عبر إحدى منصات التواصل الاجتماعي من خارج البلاد، في الترويج لتلك الخدمات واستقطاب الراغبين في الهجرة غير الشرعية، حيث تمكنت الإدارة من ضبط عدد من أفراد التشكيل داخل البلاد، والعثور بحوزتهم على أجهزة إلكترونية ومستندات مزورة تستخدم في تنفيذ أنشطتهم الإجرامية ،وتمت إحالتهم مع المضبوطات إلى جهة الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

ولفتت «الداخلية» إلى أنه في إطار التعاون الأمني الدولي، تم التنسيق الفوري مع الجهات المعنية في مصر الشقيقة، وأسفر التعاون عن ضبط باقي أفراد التشكيل وجار استكمال الإجراءات ذات الصلة.

وأكدت وزارة الداخلية استمرار جهودها في ملاحقة كل من تسول له نفسه العبث بقوانين الدولة، أو الإضرار بأمنها، مشددة على أنها لن تتهاون في التصدي لهذه الأنشطة الإجرامية، وداعية الجميع إلى الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

بوادر انفراجة

في هذا السياق، أعلن وزير الأمن الإسرائيلي يسرائيل كاتس، أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة اقتربت من نهايتها، مضيفا في بيان أمس الأول الاثنين،: «نحن الآن نقترب من نهاية العملية في غزة».

وأكد كاتس مجدّدا أهداف إسرائيل من الحرب، بما في ذلك إطلاق سراح جميع المحتجزين وهزيمة حركة حماس.

وفي ظل الجهود الرامية للوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، يستضيف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لإجراء محادثات في البيت الأبيض يوم الإثنين المقبل، وفق ما أفاد به مسؤول أمريكي وكالة فرانس برس أمس الاثنين. وتأتي الزيارة في الوقت الذي بدأ فيه الرئيس ترامب تكثيف ضغوطه على الحكومة الإسرائيلية، للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإعادة المحتجزين وإنهاء الحرب على غزة. وفي السياق، نقلت وسائل إعلام فلسطينية عن القيادي في حركة حماس، طاهر النونو، قوله إنّ الحركة جادة وجاهزة للوصول إلى اتفاق ومستعدة للموافقة على أيّ مقترح، إذا توفرت متطلبات إنهاء الحرب بوضوح، أو ما يؤدي إلى إنهائها كليا.

من جهة أخرى، وفي اليوم الـ 106 من استئناف حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة، أمس «الثلاثاء»، أفادت مصادر في مستشفيات غزة بوقوع 81 شهيدا بنيران الاحتلال في القطاع منذ فجر أمس، في حين أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن مباحثات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنامين نتنياهو الاثنين المقبل.

وأفاد مصدر في المستشفى المعمداني باستشهاد 8 فلسطينيين اثنين في قصف إسرائيلي على شارع كشكو بحي الزيتون جنوب شرقي مدينة غزة.

كما أفاد مجمع ناصر الطبي باستشهاد فلسطيني وإصابة آخر في قصف على منزل بمنطقة جورة العقاد شمالي مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة.

أضاف المجمّع أن 5 فلسطينيين استشهدوا وأصيب آخرون إثر قصف إسرائيلي على خيمة تؤوي نازحين في منطقة المواصي غربي خان يونس.

وكان قد سقط أمس الأول الاثنين مئة شهيد على الأقل، جلهم في «مجزرة الشاطئ» بعد قصف مقهى على شاطئ بحر مدينة غزة، فيما تزداد الأزمة الاقتصادية والإنسانية في القطاع تعقيداً وسط الحصار المتواصل ومنع إدخال المساعدات منذ الثاني من مارس 2025، إذ فاقم غياب العدالة في توزيع المساعدات معاناة أكثر من مليوني نسمة يعيشون في واحدة من أسوأ الكوارث العالمية.

وعلى الصعيد الإنساني، حذرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، من أن غزة «تشهد مذبحة، والجوع يستخدم سلاحا، والتهجير القسري أصبح حكما بالإعدام».

وقالت «أونروا» في بيان أمس الثلاثاء: «إنّ المدنيين، وخصوصاً النازحين، يُقتلون في أثناء بحثهم عن الطعام في أماكن توزيع المساعدات، التي تحوّلت إلى أماكن خطرة تهدد حياتهم بدلا من أن توفر لهم الأمان والحد الأدنى من مقومات الحياة».

وانتقدت الوكالة بشدة الآلية «الإسرائيلية- الأمريكية» الجديدة لإدخال المساعدات إلى قطاع غزّة، معتبرة أنّها تحوّلت إلى «حقل للموت»، حيث يتعرض المستضعفون للاستهداف المباشر في أثناء وقوفهم في طوابير طويلة للحصول على الغذاء، مؤكدة أن الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها الإنسانية، وعلى رأسها أونروا، تبقى الجهة الوحيدة القادرة على إيصال المساعدات الإنسانية بأمان وكفاءة إلى السكان المحتاجين، مشددة على ضرورة العودة إلى آليات إنسانية موثوقة تضمن حماية المدنيين وسلامتهم.

وجددت الوكالة دعوتها إلى وقف استهداف المدنيين المتكرر في غزة، وإلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق أو شروط سياسية، محذّرة من أن استمرار هذه السياسة يعمّق الكارثة الإنسانية التي يعيشها أكثر من مليوني مواطن في القطاع المحاصر.

في الأثناء، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستواصل دعمها لمؤسسة غزة الإنسانية على الرغم من اعتراف جيش الاحتلال الإسرائيلي بتعرض مدنيين «للأذى» في مركز توزيع المساعدات. جاء ذلك في المؤتمر الصحافي اليومي، الاثنين، للمتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية تامي بروس.

وزعمت المتحدثة الأمريكية أن الجيش الإسرائيلي أعلن فتح تحقيق في الحوادث، وحمّلت كالعادة حركة حماس مسؤولية الوضع الحالي.

في المقابل، طالبت بريطانيا إسرائيل بالسماح للأمم المتحدة بإنقاذ الأرواح في غزة، وذلك في بيان أمام مجلس الأمن الدولي ألقاه المنسق السياسي البريطاني في الأمم المتحدة فيرغوس إيكرسلي، خلال اجتماع أمس الأول، بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. وقال إيكرسلي إنّ «عمليات مؤسسة غزة الإنسانية، التي يُفترض أن تنقذ الأرواح، تُؤدي في حد ذاتها إلى خسائر بشرية فادحة». ووصف المسؤول البريطاني إجراءات إسرائيل في إيصال المساعدات في غزة بأنها «غير إنسانية».

في غضون ذلك، دعت 171 منظمة غير حكومية إلى إنهاء نشاط «مؤسسة غزة الإنسانية» وتفكيك منظومة توزيع المساعدات الغذائية المدعومة من الولايات المتحدة وإسرائيل في غزة بسبب مخاوف من أنها تعرض المدنيين لخطر الموت والإصابة. ومن بين المنظمات الموقعة على البيان منظمة أوكسفام وأطباء بلا حدود وهيئة إنقاذ الطفولة والمجلس النرويجي للاجئين ومنظمة العفو الدولية.

عُمان ومصر

مسارات الحوار وبناء الثقة لتجنيب المنطقة المزيد من التوترات وتوجيه الطاقات نحو البناء.

أضاف: «عبرنا عن ارتياحنا الكبير لمستوى التشاور بين البلدين في مختلف القضايا»، مشيرا إلى أن هناك تحديات كثيرة تواجه المنطقة على رأسها عدوان الاحتلال الإسرائيلي والممارسات غير الإنسانية في قطاع غزة.

وثمن البوسعيدي جهود مصر لإيقاف إطلاق النار وتخفيف المعاناة الإنسانية في غزة، مؤكدا دعم سلطنة عمان للخطة العربية الإسلامية ورفض أي محاولة لتهجير الشعب الفلسطيني والتمسك بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

كما شدد على ضرورة احترام وحدة وسيادة الدول العربية في السودان وليبيا واليمن، ورفض جميع التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية، مجددا دعم بلاده لموقف مصر بشأن سد النهضة وحقوقها المائية.

وردا على سؤال حول فرص استئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، قال البوسعيدي إن «نافذة الدبلوماسية ستظل مفتوحة»، مضيفا «إننا نسمع نفس الموقف من الجانب الإيراني وعندما تتهيأ الظروف لاستئناف المفاوضات سيتم ذلك، مؤكدا أن «استغلال القوة لا يؤدي إلى حلول ونسعى للتوصل لاتفاق سياسي».

من جهته أكد الوزير عبد العاطي في المؤتمر الصحفي، أن مصر وسلطنة عمان لديهما رؤى مشتركة في العمل على خفض التصعيد وإيجاد حلول سياسية لكل الأزمات التي تشهدها المنطقة.

ترامب وقع

عقب إعلان ترامب في 13 مايو عزمه رفع جميع العقوبات، ولقائه الرئيس السوري أحمد الشرع.

ووصف المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا، توماس باراك، الأمر التنفيذي بأنه «فرصة شاملة لإعادة تشغيل الاقتصاد السوري»، مشددًا على أن «الرئيس ووزير الخارجية لا يسعيان لبناء دولة، بل يمنحان فرصة».

ودخل الأمر التنفيذي حيّز التنفيذ أمس الثلاثاء، ويلغي إعلان حالة الطوارئ الوطنية بشأن سوريا الذي صدر عام 2004، وفقا لموقع «المونيتور».

كما يُلغي خمسة أوامر تنفيذية أخرى كانت تشكّل الأساس لبرنامج العقوبات.

ويُوجّه الوكالات الأمريكية المختصة لاتخاذ إجراءات بخصوص الإعفاءات، وضوابط التصدير، والقيود الأخرى المتعلقة بسوريا.

في موازاة ذلك تبقى العقوبات المفروضة على الرئيس السابق بشار الأسد والمقرّبين منه والأشخاص المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان أو الإرهاب أو انتشار الأسلحة أو تهريب الكبتاغون، سارية.

ولا يُلغي القرار تصنيف سوريا كـ»دولة راعية للإرهاب» الذي فُرض عام 1979، والذي يشمل قيودًا على المساعدات الأميركية ومنع تصدير الأسلحة. وأفاد مسؤول بالإدارة الأمريكية أن هذا التصنيف لا يزال قيد المراجعة.

طهران : الغارات

مواطنينا حتفهم نتيجة العدوان الأخير للنظام الصهيوني على بلدنا، من بين القتلى 102 امرأة و38 طفلا، وأصيب نحو 5 آلاف شخص، 70 في المئة منهم مدنيون».

وفي 30 يونيو أعلن المتحدث باسم السلطة القضائية في إيران، أصغر جهانجير، عن مقتل 935 شخصاً.

وأفاد كوليوند بأن 377 مبنى سكنياً دمر، وتضرر 2160 مبنى آخر نتيجة الهجمات الإسرائيلية، نقلا عن وكالة «تاس» الروسية.

الهلال أول

نهائي البطولة.

وبعد سلسلة من المواجهات المباشرة بين أندية قارة آسيا وقارة أوروبا، التي شهدت 20 مباراة متتالية دون تحقيق أي فوز، أصبح الهلال أول الأندية الآسيوية تحقيقاً للفوز في المواجهة رقم 21 بين أندية القارتين.

وكان الهلال ثاني الفرق غير الأوروبية التي سجلت 4 أهداف أو أكثر ضد منافس أوروبي في بطولة رسمية بعد نجاحه بتسجيل 4 أهداف في مرمى مانشستر سيتي، وسبق الهلال بتسجيل أربعة أهداف، نادي الأهلي المصري، بالتعادل في البطولة نفسها بنتيجة